

عبد الرزاق الظاهر

سيرته وطروحاته في الميدان الاقتصادي في العراق حتى عام ١٩٦٣

د. كريم مراد عاتي

كلية التربية- ابن رشد للعلوم الإنسانية/ جامعة بغداد

الملخص:

استأثرت دراسة الشخصيات السياسية والفكرية في تاريخ العراق المعاصر، ولاسيما التي ظهرت في العهد الملكي والمراحل الأخرى من تاريخ العراق باهتمام الباحثين، واضحى هذا النمط من البحث يحضى بالمتابعة لما له من أهمية في توثيق أحداث تلك المرحلة، فضلاً عما يفضي هذا الاتجاه عن تشخيص ادق لوقائع تلك المرحلة وتطوراتها المختلفة.

ويأتي هذا البحث عن شخصية عبد الرزاق الظاهر ضمن إيلاء هذه الشخصيات التي أسهمت بدورها السياسي والفكري في التصدي للمظاهر الاقتصادية في العهد الملكي والعهد الجمهوري الأول) ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨).

وقد أشار الظاهر بوضوح الى طبيعة السياسة البريطانية في البلاد التي شملت التنمية الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وإن المحاولات التي قامت بها الحكومات العراقية تبعاً لذلك قد افتقرت الى الجدية، مما إبقته دون المستوى المطلوب، وجاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتضع الأساس الحقيقي لعملية التغيير.

المقدمة

استأثرت دراسة الشخصيات السياسية والفكرية في تاريخ العراق المعاصر، ولاسيما التي ظهرت في العهد الملكي والمراحل الأخرى من تاريخ العراق باهتمام الباحثين، واضحى هذا النمط من البحث يحضى بالمتابعة لما له من أهمية في توثيق أحداث تلك المرحلة، فضلاً عما يفضي هذا الاتجاه الى تشخيص ادق لوقائع تلك المرحلة وتطوراتها المختلفة، وتبعاً لذلك ظهرت سلسلة من الدراسات الجادة التي سلط عليها الباحثون الضوء على بعض الشخصيات العراقية السياسية وغيرها، التي تركت بصماتها على ذلك التاريخ مؤكدة سلامة وعلمية المدرسة التاريخية العراقية في منهجها في كتابة التاريخ العراقي، إذ مثلما للاحداث السياسية الاقتصادية والاجتماعية دورها في صياغة الحدث التاريخي، فإن للفرد دوره الفاعل في التأثير على الاحداث او المظاهر الأخرى وتطورها سياسياً وفكرياً، سواء أكان ذلك ما يتعلق بالنظام السياسي او الدولة، او المجتمع، ومن هنا تكمن أهمية دراسة مثل هذه الشخصيات.

ويأتي هذا البحث عن شخصية عبدالرزاق الظاهر ضمن إيلاء هذه الشخصيات التي أسهمت بدورها الفكري في التصدي للمظاهر الاقتصادية في العهدين الملكي والجمهوري الأول) ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، ولاسيما ان هذه المظاهر تضمنت الكثير من الجوانب السلبية التي تصدى لها عبد الرزاق الظاهر ووضع الحلول المناسبة لها، كونها تمثل مطالب الشعب وحقوقه المشروعة.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك بعرض الاحداث التاريخية ومحاولة تفسيرها وفق شروط البحث العلمي للوصول للحقائق المطلوبة.

قسم البحث على ثلاثة مباحث، جاء المبحث الاول بعنوان عبد الرزاق الظاهر أسرته ونشأته وأثرهما في تكوين شخصيته الثقافية والسياسية، اما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان آراء عبد الرزاق الظاهر الاقتصادية في السياسة الزراعية ومشاريع الري، وتطرق المبحث الثالث الى آراء عبد الرزاق الظاهر الاقتصادية في سياسة التنمية الاقتصادية التي شملت موقفه من مجلس الاعمار وتأسيسه فضلا عن آرائه الاقتصادية في سياسة التصنيع والطرق العامة والاقتصاد العراقي وتجارته. واختتم البحث بخاتمة وقائمة الهوامش واخرى للمصادر والمراجع.

ويبقى هذا البحث كأى جهد علمي عرضة للنقد والتصويب والملاحظات.

المبحث الاول: عبد الرزاق الظاهر أسرته ونشأته وبناء شخصيته الاجتماعية

١ - ولادته ونشأته

هو عبد الرزاق احمد الظاهر ^(١)، ولد في منطقة الكرخ في بغداد عام ١٩٠٨^(٢)، في محلة باب السيف التي تطل على نهر دجلة وسميت بهذا الاسم لان في صدرها سيفاً او مخزناً كبيراً (خان) للطعام مطل على نهر دجلة^(٣).

كان والده من الزهاد، اذ كان يتحدث مع الجميع ببساطة، في امور الدين والدنيا، درس العلوم الدينية في بغداد على أيدي أساتذة افاضل من اهل العلم والمعرفة منهم (أسرة آل ياسين) الجليلة في الكاظمية، ولما وصل إلى درجة تؤهله للاختصاص أرسله والده (ظاهر) الى المدارس الدينية في النجف، رغبة في التعرف على العلوم الدينية والدينية والحصول على مرتبة علمية جيدة ^(٤)، وقد تخرج من هذه المدارس بعد عشرين عاماً ليحمل لقب (شيخ)، وتوجد نسخة من صورته معلقة في النجف الاشرف ضمن صور رجال ثورة العشرين لمشاركته في هذه الثورة ^(٥).

يرجع نسب اسرة عبد الرزاق الظاهر الى عشيرة (البوطيف) وهي فرع من عشيرة البوسلطان التي تنتمي الى عشيرة (عنزة) التي تنتمي الى قبيلة ربيعة العربية الاصل ^(٦). ارتبطت اسرة آل ظاهر بصلات قوية مع اسر عراقية معروفة وعديدة في بغداد، منها اسرة آل ياسين، وآل شاوي في الكاظمية، كما كانت لهم صلات قوية مع الاسرة العلوية (اسرة العطار) بكل فروعها، المختلفة والتي عرفت بمركزها الديني وشهرتها في التجارة^(٧)، اذ كان يلتقي والده بعمداء هذه الاسر في حديقة الدار التي تحولت الى (مجلس). ومكان يجتمع فيه هولاء للتداول في الاحاديث المختلفة والتشاور والتسامر^(٨). وعلية يصف إبراهيم عبد الغني الراوي الشيخ احمد الظاهر بأنه كان من ابرز رجال الجانب الغربي في بغداد، اذ نشأ في أحضان أسرة عرفت بحبها للعلم والثقافة، فدرج في

طلب مناحي العلم والادب، ولا ادل على ذلك من انه انشأ في داره مكتبة حافلة وشاملة تضم أمهات الكتب القديمة والحديثة الخطية منها والمطبوعة^(٩).

اما والدته عبد الرزاق الظاهر، فهي ماهية محمد^(١٠)، كريمة الحاج محمد حسين العطار العلوية النسب التي كانت تسكن منطقة الكرخ، التي امتهنت مهنة (العطارة) التي هي مزيج من العمل الذي يجمع ما بين الصيدلة والحوائج البيئية الاخرى، وقد بقيت هذه الاسرة الى عهد قريب تعمل في هذه المهنة كمصدر للرزق والتجارة في منطقة الشورجة والكرخ^(١١). ويظهر مما تقدم انها من الاسر البغدادية المعروفة التي كان لها شأن في مجال التجارة.

وعبد الرزاق الظاهر له شقيقان الاول اسمه (حسن) الذي توفي عام ١٩٣١ وهو في مرحلة الشباب^(١٢)، والثاني هو عبد الهادي الظاهر الذي تبوأ مناصب عدة في العهد الملكي وكان يتمتع بثقافة عالية ومكانة محترمة في بغداد^(١٣).

ويظهر ما تقدم ان عبد الرزاق الظاهر ينتمي الى احد الاسر البغدادية الرفيعة التي كان لها شأن ومكانة ثقافية واجتماعية، وهذا الانتساب ساعده على ان ينال تعليماً وثقافة تتناسب مع وضعها، وكان لها الاثر في تكوين حياته العامة والخاصة، وكانت البيئة التي نشأ فيها اقرب الى الانفتاح منها الى الانغلاق، الامر الذي انعكس على بناء شخصيته وتعليمه فيما بعد.

اكمل عبد الرزاق الظاهر دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد عام ١٩٣٢^(١٤)، ودخل كلية الحقوق في السنة نفسها، والذي لم يكن مقتنعاً في دخوله لها، وقد ارتبط ذلك بضعف مستوى هذه الكلية من حيث الدراسة والاساتذة الذين كانوا من كبار الموظفين الذين لا تربطهم بهذه الكلية سوى الحصول على المصدر الاضافي لرواتبهم، دون المستوى العلمي المطلوب^(١٥).

دفعت هذه المظاهر عبد الرزاق الظاهر، الى السفر للدراسة خارج العراق وعلى نفقته الخاصة، اذ وصل بيروت في طريقه الى اوربا، وهناك التقى ببعض زملائه بالدراسة في بغداد، فشجعوه على البقاء في بيروت للدراسة في الجامعة الامريكية في بيروت. وقد مكث فيها عاما كاملا حاول فيها اتقان اللغة الانكليزية اكثر من اهتمامه بالدروس الاخرى^(١٦).

كان عام ١٩٣٢ يمثل نهاية علاقة عبد الرزاق الظاهر بالجامعة الامريكية فقد عاد الى بغداد ليكمل دراسته في كلية الحقوق^(١٧).

ابرر الملاحظات التي اشار اليها عبد الرزاق الظاهر بعد تركه الجامعة الامريكية في بيروت، ان هذه الجامعة على الرغم من مساهمتها في نشر العلوم والثقافة لجبل من الشباب العربي، نتيجة البعثات العلمية التي كانت ترسل اليها باستمرار، الا ان واقع الحال يؤكد انها كانت مؤسسة تبشيرية، اذ كانت تلزم الطلبة بحضور القداس يوم الاحد من كل اسبوع يستمع فيه الطلبة الى الوعظ والارشاد الديني، و المحاضرات الاخرى التي لا تخلوا من المغالطة وطمس الحقائق التي تتعلق بالعرب، الامر الذي توضح عندما بدأ يكتب في الصحف العراقية بعدة عودته، وضرورة الانصراف عنها^(١٨).

تزوج عبد الرزاق الظاهر من بدور بنت الحاج كاظم ابو التمن عام ١٩٣٣م^(١٩)، وهي بنت عم السياسي العراقي المعروف جعفر ابو التمن. وقد رزق له من الذرية ولدان وسبع من البنات، نالوا قسطا وافيا من التعليم، كما تقلد بعضهم وظائف مدنية رفيعة المستوى، منهم ابنه الاكبر (علي) الذي عمل في وزارة النفط بدرجة مدير عام، والثاني (زهير) الذي تم تعيينه سنة ١٩٦٩ بدرجة مدير عام في وزارة التخطيط، كما حصلت اثنان من بناته وهما (نوارا، وحواء)، حصلت الاولى على شهادة الدكتوراه في الرياضيات، والثانية دكتوراه في الطب من بريطانيا^(٢٠).

بعد تخرج عبد الرزاق الظاهر من كلية الحقوق عام ١٩٣٤، وبتاريخ الخامس والعشرون من ايلول من السنة نفسها قدم طلبا الى نقابة المحامين العراقيين لمنحه (اجازة غير محدودة) لممارسة المحاماة، وقد تم منحه الموافقة على ذلك^(٢١)، وقد ورد اسم عبد الرزاق الظاهر في تلك الفترة ضمن اسماء لمعت في ميدان القضاء والمحاماة والمواقف السياسية والتاريخية، الذي كان من بينهم، عبد الجليل برتو، داود السعدي، عبد الوهاب مرجان، محمد امين الجرججي، سليمان فيضي، محمد يونس السبعواوي، عباس العزاوي، رفائيل بطي، واخرون^(٢٢).

٢- تكوينه الفكري والثقافي

اسهمت عوامل عدة في تكوينه الفكري والثقافي، جاء في مقدمتها، نشأته في منطقة باب السيف والشوكة ذات الطابع الشعبي التي كان اغلب سكانها من الطبقات الشعبية العاملة ذات الدخل المحدود، الذين كانوا على اقرب ما يكون الفرد من حب العمل وروح الدين وحسن الجوار^(٢٣).

كما انعكست خسارة الجيش العثماني امام الجيش البريطاني والاحتلال البريطاني للعراق بعد قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م على بناء شخصيته وتكوينه الفكري،

اذ دخل العراق عهد ودور جديد من الاحتلال والاستغلال، ليبدأ حكم دام قرابة اربعة قرون من الحكم العثماني المتخلف، فكانه خرج من مرض(الحصبة) ليقع في مرض الجدري وهو الاحتلال البريطاني وحسب وصفة^(٢٤). ولاسيما ان رد الفعل لدى الاحتلال البريطاني موجه بصورة قاسية نحو عموم الشعب العراقي، وقد عزت بريطانيا سبب ذلك، الى ان عشائر العراق وقادته من رجال الدين والطبقة المثقفة ساهموا وبشكل كبير مع العثمانيين في المعارك التي جرت مع الجيش البريطاني في الشعبية، فضلا عن مقاومة جيش الاحتلال في كل خطوة لاحتلال البلاد^(٢٥)، فعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما وصلت القوة العسكرية البريطانية قرب مدينة الشطرة تصدى لها رجال العشائر متطوعين بداعي الحماية فقاتلوا الجيش وحدثوا الارتباك في صفوفه، واوشك ان يتمزق فانكسر راجعا الى الناصرية (ذي قار) وفشلت محاولة انقاذ الجيش البريطاني في الكوت، ومن الهوسات التي شاع ذكرها انذاك تخليد لتلك المعركة الباسلة (شرناها وعيت باهيزة)^(٢٦). فضلا عن ذلك ان العراقيين شعروا بثقل الاحتلال، وعانوا من سوء الحكام السياسيين البريطانيين وممارساتهم السياسية، ولاسيما ان هؤلاء عاشوا في الهند وتعودوا على الاستغلال والاستهانة باقدار الناس وإذلالهم^(٢٧).

وعليه اخذت هذه العوامل تتفاعل وتخلق مناخا بضرورة ايجاد مخرج ووسيلة للتخلص من الاحتلال، ولم يشذ عن هذا الشعور الا نفر قليل من ذوي المصالح الخاصة والنفوس الضعيفة ممن لا اهمية لهم في المجتمع^(٢٨)، التي عبرت عن نفسها بعد مدة قصيرة لم تتجاوز ثلاثة اعوام بقيام ثورة العشرين التحررية^(٢٩)، التي كان من نتائجها ادراك الحكومة البريطانية فشل سياسته المتبعة في العراق^(٣٠)، ودفعها في الوقت نفسه الى منح العراق حكما شبه وطني عام ١٩٢١، وصانوا نفوذهم عن طريق فئة حاكمة موالية وسلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة^(٣١).

ترسخت هذه المظاهر وغيرها في ذهن وتفكير عبد الرزاق الظاهر، وكانت تجمعها رابطة واحدة هي رابطة النقد لما وجده في مقومات شتى من الحياة السياسية التي كان يعيشها العراق في حياته اليومية والاجتماعية^(٣٢)، ولاسيما ان المثل التي آمن بها عبد الرزاق الظاهر قد مكنته من الابتعاد عن روح الاستبداد وعبادة الاشخاص، مما جعله باستمرار شديد الاختلاف مع كل من تحمس للنازية بعد قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، بل وعد كل جدل في هذا لايرتبط بالحرية الفكرية وهو جدل عقيم لا فائدة منه على الاطلاق^(٣٣)، وعزز من ذلك تصاعد المد القومي العربي التحرري اثناء هذه الحرب،

وضرورة تحقيق الاستقلال الناجز للدول العربية، والدور الواضح للحزب الوطنية في هذا الجانب الذي استمر حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وما رافقها من تطور الافكار والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة^(٣٤)، وانعكس ذلك على تكوينه الفكري، ولاسيما ان التطور الفكري قد تبلور واخذ يظهر على شكل تنظيمات واحزاب سياسية تحمل ايدلوجيات مختلفة، الامر الذي توضح بمشاركته الفعلية في تأسيس حزب الاستقلال العراقي عام ١٩٤٦م^(٣٥)، الذي يعد مثالا بارزا لتطور الفكر القومي في العراق. وهكذا تتوضح الملامح الاساسية لشخصية عبد الرزاق الظاهر وتكوينه الفكري والثقافي، اذ تفاعلت فيها عوامل عدة، منها اسرته وحبها للعلم والثقافة، وكان للمجلس الخاص بالعائلة الذي كان يجتمع فيه افاضل القوم من كل طوائف وفئات الشعب العراقي دورها الواضح في ذلك، كما كان الاحتلال البريطاني وسياسته في العراق، فضلا عن بروز الفكر القومي وتنامي الافكار السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاملا مضافا في هذا الجانب، كل هذه العوامل جعلته واثقا من نفسه و متمسكا بالدين الاسلامي وقيمه الروحية السامية، كما ان صعوبات الحياة التي احاطت به علمته معاني اساسية، كان في مقدمتها الصبر على تحمل الصعاب وشدة المراس والاعتماد على النفس والدقة في حساب المشاعر، وضرورة الانضباط في السلوك الاجتماعي وحبه للفقراء والالتصاق ببسطاء المجتمع في مناقشة همومهم، في كل ما يتعلق بالعراق والمجتمع والتطلع نحو التغيير.

٣- عمله الوظيفي :

كانت البدايات الاولى لعمله الوظيفي في الدولة بعد تخرجه من كلية الحقوق عام ١٩٣٤م، اذ تم تعيينه لأول مرة في هذه السنة، وبدرجة ملاحظ لشعبة الحقوق في المكتب الخاص في وزارة الاقتصاد والمواصلات^(٣٦)، التي كان وزيرها رستم حيدر^(٣٧). وخلال عمله في هذه الوزارة تعلم من وزيره نمط تفكيره واسلوب عمله وما كانت يتمتع به من كفاءة وعلم غزير ومعرفة تامة بامور الدولة، لذا كان دائم التفكير خلال عمله في الوزارة بالبحث وايجاد الحلول للمشاكل الموجودة فيها^(٣٨). وللمدة منذ نهاية الاشهر الاخيرة لعام ١٩٣٤م وحتى عام ١٩٤١م تولى عبد الرزاق الظاهر وظائف عدة كان ابرزها، سكرتير وزير العدل من ٨ اذار ١٩٣٧ لغاية ٢٥ شباط ١٩٣٨، ومميز التدوين القانوني في الوزارة نفسها للفترة من ٢٦/٢/١٩٣٨ ولغاية ١/٥/١٩٤١، ومن الحادي عشر من اب ١٩٤١ لغاية السابع من كانون الاول من

السنة نفسها بصفة محامي^(٣٩)، حتى تم استيزاره وزيراً للاقتصاد في العاشر من شهر كانون الاول عام ١٩٤٩^(٤٠).

المبحث الثاني: طروحات عبد الرزاق الظاهر في الميدان الزراعي واصلاح مشاريع الري في العراق

اعتمدت سياسة بريطانيا في النشاط الزراعي في العراق على التحول من النظام القبلي الجماعي لملكية الأرض إلى أشكال الملكية الخاصة للأرض. وقد جاءت قوانين الأرض وفي مقدمتها قوانين اللزمة والتسوية^(٤١)، لتسارع منها وتزيد في تركيزها، إذ كان لابد ان يكون مصير التنظيم القبلي أن ينحل تحت ضغط التبدلات السياسية والاقتصادية التي عملت بريطانيا على ترسخها في العراق لتدعيم نفوذها السياسي والاقتصادي في البلاد^(٤٢)، الا ان هذه التغيير لم يؤد إلى تصفية الممتلكات كافة التي اعتمد عليها النظام العشائري السابق بشكل جذري، والتي اعتمد عليها النظام شبه الإقطاعي على بعضها الحصول على مقوماته الأساسية، والتي جاء في مقدمتها الاعتماد على المركز الاجتماعي للشيخ ونفوذ في الحصول على الأراضي التي استغلها بالمحاصصة من قبل أبناء عشيرته. إذ سرقت الارض من الفلاحين الملاك الحقيقيين لها، كما تزايد دور البرجوازية الوطنية في الريف العراقي والذي تمثل في شراء الاراضي الزراعية والإنتاج، او تأجيرها إلى الفلاحين مقابل حصة عينية أو نقدية. وفي الوقت نفسه اناب معظم الملاك من يدير شؤونهم في الريف من الوكلاء والسراكيل، مما عمق الانفصال بين مالك الأرض والفلاحين، وقد عزز من ذلك ابتعاد الشيوخ عن القيام بالالتزامات الاجتماعية التي كانت تفرض عليهم بالنسبة للفلاحين. مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف العراقي التي تركت أثارها السلبية المتعددة. و كان للفلاح النصيب الأكبر منها^(٤٣).

تصدى عبد الرزاق الظاهر في آرائه الاقتصادية الى هذه المظاهر. بالقول: "كان المعنيون بالشؤون العامة يشعرون دوماً أن وجود الإقطاع بشكله المعلوم في العراق حال وبشكل مستمر دون تأسيس دولة عصرية تخضع للنظم والحياة السياسية الصحيحة، وتسبب في إشاعة الفوضى وبذر عوامل البغضاء والتفرقة بين المواطنين. ولا أدل من ذلك أن الطبقة الإقطاعية من رؤساء القبائل، ومن الافندية من محترفي السياسة تعاونوا بصورة مستمرة مع نظام الحكم الملكي على أساسي واحد لم يتغير هو تأييد مطلق للسياسات المختلفة مهما كان ضررها بالمصالح الأساسية للشعب، ما دامت تلك الفئة

الحاكمة ملتزمة بأسناد المصالح الضرورية والفردية التي التي ارتبطت بتلك الطبقات المستغلة^(٤٤). وقد انعكس هذا الوضع على الحياة السياسية بصورة عامة، فأصبح البرلمان العراقي (النواب والاعيان) الذي يتألف من كبار الإقطاعيين، أو السياسيين من أهل المدن الذي همهم الأكبر هو حماية هذه الحقوق التي اصطنعها لهم الواقع الفاسد^(٤٥). ويعد (لواء العمارة) مثلاً بارزاً في هذا الجانب، إذ كان يمثل أسوأ صفحات الإقطاع حتى وصل الأمر أن الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي عجزت عن معالجة أوضاعه وفضحت نفسها. وهو ما اثبت للآخرين مدى انحرافها عن مصالح الشعب العراقي وعجزها عن إدراك هذه المظاهر، وما إلى ذلك. لأنها وكما معروف كانت حكومات مبرقة بالوطنية وتتكئ على دعامتين^(٤٦):

المحافظة على المصالح الاستعمارية البريطانية، من امتيازات نفطية، واحتكار الأسواق وخلق مناصب والارتزاق.

تدعيم الإقطاعية في الأراضي والإقطاعية في المناصب والمكاسب.

وعليه أصبحت هذه الحكومات بعيدة عن تطلعات الشعب وطموحاته، وكانت النتيجة الطبيعية تدمير الأرض، وتشتيت العشائر، ودفعها للبحث عن العيش في أطراف البصرة، وفي ضواحي العاصمة، ولهذا كان لابد من القضاء على النظام الإقطاعي بوصفه سبباً من أسباب تأخر العراق، فصدر قانون الإصلاح الزراعي (٣٠) لسنة ١٩٥٨، الذي تضمن الاسس العادلة في توزيع الملكية الزراعية وبناء العلاقات الزراعية الصحيحة، ومن هنا يتضح لنا أن ما ذهب إليه المشروع بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، بخصوص الغاء قانون الزمة في لواء العمارة وعد هذا اللواء ملكاً صرفاً للخرينة وتقسيم أراضيها كلها بين الفلاحين مباشرة على أساس الملكية الصغيرة، إذ كان النظام السياسي طيلة العهد الملكي يجعل الفلاحين وسيلة للارتفاع، ولم يحاول أن يرفع من مستواهم ولو بصورة جزئية^(٤٧)، ويقترب من هذه الصورة أراضي المنتفك (الناصرية)، التي كانت هي الأخرى من المشاكل التي استعصت على البريطانيين والحكومات المتعاقبة في الحكم الملكي، ولا سيما ما يتعلق بحقوق الطابو العائدة أغلبها إلى أسر محدودة وفي مقدمتها أسرة (آل سعدون) المعروفة في جنوب العراق، التي كانت تتمتع بامتيازات كبيرة، كما كانت سابقاً حتى وصل الأمر أنهم في عهد الدولة العثمانية تم تعيين بعض من أفرادها متصرفين في جنوب العراق مثل (الناصرية والبصرة)، كما تقرر تفويض الأراضي الخاصة بهم لنفوذهم المباشرة وبطريقة قانونية، فأصبحت مفوضة لهم

في الطابو، في حين كانت تلك الأراضي منذ مئات السنين تحت تصرف العشائر التي كانت تعيش عليها، فنشأ عن ذلك وضع شاذ ونزاع مستمر بين أصحاب حق الطابو، وبين المتصرفين بها من المزارعين^(٤٨).

وهذا يعني أن الأراضي الزراعية في العراق كانت على أسوأ ما يكون من الإهمال والتدهور وإن العمل الزراعي بالنسبة للفلاحين وما يتعلق بهم أوصلهم إلى مستوى واطئ للغاية، إذ كان الفلاحون يواجهون حلفاً خفياً وظاهراً في بعض الأحيان بين الطبقة الحاكمة وكبار الملاكين والإقطاعيين لتأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية.

وعليه عندما تم تصفح قانون الإصلاح الزراعي الجديد شعر الجميع أن القائمين على السلطة هم من أبنائه، وإن من ساهم في وضعه بذل أقصى ما في وسعه لجعله أقرب ما يكون إلى العدالة على الرغم من قصر الفترة التي قر فيها، على خلاف ما كان في العهود الماضية من أدوار تمر بها اللوائح القانونية قبل إقرارها وما كان يؤدي من شلل عام في حالة إقرار مشروع يراد القيام به. ذلك لأن نواب المجلس كانوا يبطنون غير ما يظهرون من زعم للإصلاح، ومن دعوات يعرف أصحابها مقدماً كما يعرف الناس أجمعون أنها لمجرد الدعاية الفارغة، التي كانت سبباً في ضياع الشخصية للدولة العراقية كونها كانت تحت سيطرة فئة لا تهمها إلا مصالحها الخاصة، ولا تحفل إلا بإرضاء القوى الخارجية الاستعمارية التي كانت تمدّها بالعون والتأييد^(٤٩).

وعندما يتطرق عبد الرزاق الظاهر إلى التعويض في قانون الإصلاح الزراعي يشير إلى أن الدستور المؤقت^(٥٠) تضمن مبادئ صريحة وعادلة تحافظ على أسس المجتمع العراقي وكيانه على اختلاف طبقاته، ومن هذه المبادئ احترام الملكية الخاصة، وأن لا تنزع إلا لمصلحة عامة ووفق بدل عادل وفق القانون، لذلك نجد المشرع العراقي في قانون الإصلاح الزراعي، استهدف تعويض أصحاب الأراضي سواء أكانوا مالكيين لها ملكاً صرفاً، أو مفوضة لهم بحق الطابو أو ممنوحة لهم باللزامة، إذ جعل القانون القيمة المتداولة للأرض، هي الأساس الذي يجري بموجبه التقدير عند الاستيلاء على الأراضي، أو عند القيام بتقدير قيمة ما جرى الاستيلاء عليه، وفي الوقت نفسه منح لصاحب الملك الصرف حق التعويض الكامل عن كل دونم من الأرض الزراعية يزيد على الحد الاعلى اساس بدل المثل^(٥١). وهذا يعني التعويض بالمثل.

إلا أن الظاهر يستدرك هذا الأمر وحسب وجهة نظره، فيقول: (ماذا لو تم تعويض الملاك دفعة واحدة بدل من بقائها مدة خمس سنوات)، وهي مدة تطبيق قانون الإصلاح

الزراعي، لكي يستطيع من تم الاستيلاء على أراضيهم أن يطرقوا أبواباً أخرى في العمل وان يساهموا في النشاط الاقتصادي والعمراني، كما أن هذه المبالغ ممكن استرجاعها بصورة أخرى من مستثمري الأراضي الجدد الذين سوف تملك لهم على أساس ملكيات صغيرة، على أن يراعى في ذلك كما نص القانون أن تكون أقيامها ببديل المثل ومقسطة إلى آجال طويلة وبنسبة سنوية محدودة، كأن تكون ٣% وإضافة إجمالية يبلغ ٢٠% عن نفقات الإدارة "والتوزيع والخدمات"، وهي في كل الأحوال عملية دقيقة لا تحتاج الدولة فيها إلا مجهوداً إدارياً وتوجيهاً لا أكثر، لكنه من الناحية المالية لن تكون الحكومة إلا وسيطاً لتعويض الملاكين من جهة وتقوم باستيفاء ذلك التعويض من الملاكين الصغار الجدد من جانب آخر^(٥٢).

ويرى الباحث ان عبد الرزاق الظاهر عندما اشر هذا الموضوع وفق هذه الرؤية، اظهر وكأنه يطالب بمكسب للملاك السابقين، وتناسى ما كان يتعرض له الفلاحون من سياسات وظلم اجتماعي، ويكفي أن نشير هنا الى أن ما كانت تتعرض اليه حصة الفلاح من المحصول من الاستقطاعات والضرائب التي كانت تفرضها القوانين النافذة، والالتزامات العشائرية والقبلية التي كانت سائدة في النظام الإقطاعي، والتي شملت حصص السركال التي كانت تساوي (١٠/١) المحصول، التي كان يفترض أن يدفعها صاحب الأرض. فضلا عن ذلك أجرة العناية بالأنهار، وحصص أخرى تدفع عن أعمال أخرى يؤديها الفلاح من دون مقابل منها، تطهير وتعمير الأنهار والسدود، والعمل في أراضي المالك مجانا من دون مقابل متى ما طلب منه ذلك^(٥٣)، ووصل الأمر انه في حالة أمتناع الفلاح عن العمل تستوفي من أمواله جميع الديون ويمنع عن ممارسة الزراعة مرة أخرى، كما تم منح الملاكين صلاحيات اتخاذ الإجراءات التأديبية الرادعة بحق الفلاحين لغرض فرض الطاعة له متى ما قاموا بأي تمرد يكون من نتائجه إتلاف المحاصيل والسدود، وحتى الأضرار والسرقات التي لا يعرف مرتكبوها يتم توزيعها على الفلاحين جميعا وبالتساوي^(٥٤). وهي تعبير عن لوائح وإجراءات جائرة استخدمها الملاك السابقون واعوانهم في العهد الملكي ضد الفلاحين، وعليه ان ما تم اعتماده بموضوع التعويض لا يحتاج إضافة تخدم المالكين السابقين. وان كانت فهي تعبر عن استحقاق يجب على الملاك أن يدفعوه في العهد الجديد، كما نتلمس هذه الحقيقة في تحديد ملكية الارض الزراعية نجد أن قانون الإصلاح الزراعي الجديد نجح بتحديد لها، ولا أدل من ذلك ما أشار إليه عبد الرزاق الظاهر نفسه: (أن الذي حمل المشرع على جعل الحد الأعلى

(١٠٠٠) دونم هو أنه تراءى للمسؤولين وللخبراء بعد وقت طويل ومستفيض أن الطبقة المتوسطة من المزارعين الذين ينبغي الإبقاء عليها هي تلك الطبقة من المزارعين)، الذين إذا استغلوا (١٠٠٠) دونم من الأراضي المتبقية و(٢٠٠٠) دونم من الأراضي المطرية، وأحسنوا استغلالها فأنها تؤمن لهم دخلا محترما لا يقل معدله في الأراضي المسقية عن (١٢٠٠) دينار إلى (١٥٠٠) دينار وذلك في السنوات الاعتيادية وعلى أساس الزراعة بوضعها الحالي من الحنطة والشعير والحبوب الصيفية والخضروات والقطن^(٥٥). وإلى جانب ذلك مورد البساتين إلى تزرع بالفاكهة وهي التي تثمر في أمد قصير نسبيا وقد تصل غلة الدونم الواحد (٥٠) دينار سنويا، فضلا عن مورد آخر يعد أهم وأكثر ربحا من الموارد أخرى وهو مورد تربية الحيوانات (المواشي، والابقار، والخيول)، ومنتجاتها التي لا تكلف إلا قليلا^(٥٦).

وهذا يعني أن هذه الفئة لم تتضرر بالشكل الكامل، إذ حددت ملكياتها الزراعية وبشكل سمح للأطراف كافة، والفلاحين بشكل خاص للحصول على قوتهم كونهم القوة الحقيقة في الإنتاج الزراعي، لذا عليه الأجدد التركيز على العلاقات الجديدة بدل طلب التعويض الكامل لهم. وإلا ما معنى قول عبد الرزاق الظاهر، عندما يشير بالقول: (أن الأرقام التقريبية لمعدل دخل الالف دونم للمالك باعتباره حدا اعلى إذ وطن نفسه على السكن في ارضه أن يؤمن لنفسه ربحا صافيا بعد إخراج حصة الفلاحين ونفقات المضخة وأجور الحراثة وغيرها، أن لا يقل ربحه السنوي عن (١٠٠٠) إلى (١٥٠٠) دينار، وهو إيراد قابل للزيادة إذا تضاعفت الجهود في زرع الأراضي جميعها بالطرائق الحديثة التي تتمثل بالمستلزمات الزراعية والأسمدة الكيماوية ما يحمل الأرض الزراعة المهيأة من دون استثمار شبر منها^(٥٧). وعليه يرى الباحث أن تحديد الملكية كان فيه ضمان للإنتاج وتحقيق تقدم المجتمع والدولة، وفيه ضمان لإعاشة أسر عراقية احترفت مهنة الزراعة، بمعنى تحديد قيمة كل مجهود وما يصيبه من الإنتاج الزراعي.

ولا بد من الإشارة بهذا الخصوص إلى الدراسة الإحصائية التي قام بها الاقتصادي البريطاني (بويك) في المدة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) في محافظتين وهما (الحلة) و(الديوانية)، إذ لاحظ أن نفقات إنتاج الفلاحين كانت تعادل إيراداتهم تقريبا، بينما ما يتبقى لهم لا يكفي لضمان الحد الأدنى من المعيشة، وإن قيمة الإنتاج الأجمالي للفلاح الذي يستأجر قطعة أرض مساحتها (٣٨) دونم كان يقارب (١٦٦) دينارا في السنة، وكما يوضح الجدول الآتي^(٥٨).

جدول يوضح إيرادات الفلاح العراقي لعام ١٩٥٨-١٩٥٩ بالدينار العراقي

٣٢,٠% ربح يذهب إلى مالك الأرض والسركال	٥٣ دينار
٤٧,٥% نفقات الغذاء ومستلزمات المعيشة	٧٩ دينار
٢٠,٥% المصروفات على إعادة الإنتاج وتحديده	٣٤ دينار

وهذا يعني أن مقدار الربح الصافي الذي كان يحصل مالك الأرض مساحتها (١٠٠٠) دونم لا يقل عن (٧٧٥) دينار تقريبا في السنة، فضلا عن الفوائد الأخرى التي تتمثل بإقراض الفلاحين وما تدره تربية الحيوانات والمضخات الزراعية من إيراد سنوي، لذلك عد التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الريف من العناصر الأساسية في تخلف الزراعة في العراق^(٥٩).

وهذا يعني، أن المشكلة الحقيقية لا تتمثل بعدم كفاية الأرض الزراعية، أو مشكلة سكانية ناجمة عن ضغط السكان على الأرض الزراعية، بقدر ما تتمثل إلى سوء نظام توزيع الملكيات بين أطراف العملية الإنتاجية وضعف ما يتقاضاه الفلاح مقارنة بملك الأرض ومن يتبعهم. مما تركت آثارا سلبية على تطور الإنتاج الزراعي وعبئا ثقيلا على كاهل الفلاح، ولاسيما في الاوقات التي تسوء المواسم الزراعية أو تدهور أحوال السوق الاقتصادية وتنخفض اثمان المحاصيل.

وبعيدا عن هذه المظاهر يشير عبد الرزاق الظاهر إلى مشاكل أخرى تواجه الزراعة في العراق وهي مشكلة الأرض المقفرة في العراق فيشير، ان القرى ليست، بعامرة ولا الشجر والزرع بموجود في حين أن هذه الأرض تقع بين الانهر، ويحضرها دجلة، والسبب في ذلك الإهمال الحكومي^(٦٠)، الذي لازالت تسرف فيه، ويستتبعه في الاشارة الى شط العرب وعدم الاستفادة منه في احياء الأرض عن طريق بناء السدود ورفع مناسيب المياه لسقي الاراضي الزراعية^(٦١)

لم يغفل عبد الرزاق التطرق إلى مشاريع الري التي وجد بأنها لم تلق أية عناية تذكر، فيشير الى: "أن على وزارة الإعمار ان تولي الإحياء الزراعي المرتبة الأولى من اهتمامها، وان تخصص له الاموال الكافية من مواردها، فالعراق بأرضه الواسعة، وانهاره العديدة، اصبح اقرب إلى الفطرة الطبيعية منه إلى حالة التمدن، وعليه لابد من السيطرة على مياهه صيفا وشتاء وشق الترعة القنوات والسدود، وهي المهمة الاولى التي لا ينبغي ان تقدم عليها مهمة أخرى، والراجح ان الدولة غير مكترثة لهذا

الجانب^(٦٢)، وهو ما اكدته البعثة الاقتصادية البريطانية التي زارت العراق عام ١٩٤٦ التي اكدت على اهمية الري وتطويره، لما شاهدته من امكانية محدودة في هذا الجانب^(٦٣).

وهو ما جعل الزراعة تخضع باستمرار للكوارث الطبيعية كالفيضانات من دون التفكير بأي مشروع لمعالجة هذه المشكلة رغبة في إخضاع النشاط الزراعي ومشاريعه للسيطرة البريطانية^(٦٤)، وابقى النشاط الزراعي في أدنى مستوى للاستثمار^(٦٥).

لذلك نجد عبد الرزاق الظاهر يشير بالقول: "وفي عهد مجلس الإعمار أنجز سد الرمادي على نهر الفرات لضبط المياه. وسوقها إلى الحبانية منعا للفيضان واحتفاظا بها لموسم الصيهور في اشهر الصيف، كما انجز مشروع الثرثار لدرء خطر الفيضان عن جنوب العراق ووسطه، كما بوشر بمشروع الخزن في دوكان على نهر الزاب الصغير وسد دربندخان على نهر ديالى، إلا أنه يرجع ويقول: "أن هذه المشروعات التي أنجزت أو التي هي في طريقها إلى الانجاز تشكل جزءا صغيرا من المشاريع التي يجب انجازها لغرض الإحياء الزراعي لجميع أراضي العراق الصالحة للزراعة. وتحتاج تلك المشاريع لغرض الانتهاء منها مئات الملايين من الدنانير للخرن والتوزيع ومشاريع البزل للتخلص من الأملاح وغير ذلك، بل ويجب صرف القسم الأكبر مما خصص من عائدات النفط لهذا الغرض لكي نستطيع السيطرة على مياه الفيضانات وتنظيم الري على احدث الطرق العلمية، لكي يستطيع العراق أن يستثمر ما بين ٥٠ - ٦٠ مليون من الدونمات من الأراضي الزراعية^(٦٦)".

وحقيقة الأمر أن جميع الوزارات التي تعاقبت على حكم العراق لغاية ١٩٥٠ فشلت في وضع سياسة اقتصادية واضحة المعالم من شأنها تطوير البلاد، وقد توضح ذلك في ما عرف بميزانيات الاعمال العمرانية الرئيسة. التي لم تود على الرغم من كثرتها وطول المدة التي احتوتها إلى احداث تغير ملموس في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وكان سبب ذلك المستوى المتدني للإدراك الاقتصادي للذين تولوا المسؤولية في البلاد والقصور المتعمد من جانب مساعديهم البريطانيين^(٦٧)، وهو ما أكده الظاهر عندما أشار (ولعل ابرز خطأ كانت تسير عليه السياسة العليا للدولة العراقية، قبل ثورة ١٤ تموز. هي سياسة التخطيط الاقتصادي وعدم الدقة في أنفاق المبالغ المخصصة لأغراض التنمية الاقتصادية. إذ كانت تسمح بإنفاق المبالغ الطائلة التي تتجاوز ملايين الدنانير. لإعمار أراض مفوضة بالطابو، أو ممنوحة باللزمة التي كانت لا تتجاوز قيمة الدونم الواحد منها

العشرة دنانير، ولكن الذي لا شك فيه أنه إذا ما انجزت مشاريع الري من خزن وصرف وخدمات أخرى سيجعل ما يصيب الدونم الواحد من النفقات لغرض إعمارهِ بمستوى لا يقل عن (٥٠) دينار على ما يقوله الخبراء، ولو أننا نظرنا إلى الواقع لوجدنا أن نصف الأرض المغمورة في البلاد ومقدارها حوالي (١٣) مليون دونم تعود إلى عدد من المواطنين الذين لا يتجاوز عددهم (٤) آلاف شخص وفق قانون اللزمة أو الطابو وهم لا يشكلون من حيث العدد أكثر من ١% من سكانه العراق. وهذا يعني أن نصف واردات الدولة المخصصة للأعمار ستنفق للإحياء الزراعي ولكن منفعتها لا تعود إلا إلى ١% من المواطنين^(٦٨). وهذا ما جعل الحكومة العراقية بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، الإسراع إلى تشريع قانون الإصلاح الزراعي لغرض تلافي هذا الخطأ الكبير.

لأنه لو ابقيت الأمور على ما كانت عليه، فمعنى ذلك أن مشاريع الري على اختلاف أنواعها كانت لمصلحة أقلية من الإقطاعيين. وهو ما يجعل أراضيهم في وضع آمن من الفيضان، ومهيئة للاستغلال. ولكنها معفاة من تكاليف ما انفق عليها من النفقات، وبديهي أنه ليس من العدل والإنصاف أن تتفق مئات الملايين للإحياء الزراعي على أراض كانت زهيدة القيمة، شحيحة الغلة لتصبح بعد الإحياء من نصيب عدد محدود على حساب المجموع^(٦٩)، ومن الأمور الأخرى أنه عندما يباشر بأحد المشاريع تهمل المشاريع الأخرى المتممة له، وتظل معلقة سنينا طويلة، كما يلاحظ بصورة عامة أن الشركات التي تتعهد العمل نيابة عن الحكومة تضع في حسابها وضع أموال خاصة للمتفعين في الحكم وخارجه، وإن السلطات تكاد تسحب يدها من مسؤولية المحافظة على تلك الشركات، وذلك في جعل الأخيرة خاضعة إلى الابتزاز والسرقات المستمرة وعرقلة عملها مما يؤدي إلى ضررها ماديا، فتفقد اندفاعها في إنجاز العمل وتنسحب من واجباتها، وعلية لابد من تأمين عمل الشركات لضمان إنجاز أعمالها بالشكل الصحيح^(٧٠)، وعليه أنه لمن المؤسف أن تكون سياسة الإهمال لمرافق الثروة العامة قد وصلت إلى هذه الدرجة مما أدى جذب الأرض، وقلة المحصول الزراعي^(٧١)، وأدى إلى استحالة أن تصدر البلاد المنتوجات الزراعية ولسنوات عدة، وأدى إلى عجز الميزان الجاري (الفرق بين الصادرات والاستيراد) للدولة العراقية، حتى أصبح من المألوف أن يصدر العراق في كل عام نسبة قد لا تقارن بما يتم استيراده من الخارج، والنتيجة شيوع الفقر وتفشي البطالة ووضع اقتصادي مختل^(٧٢)، فهل لدى المسؤولين شعور بأهمية المبادرة لاستصلاح الأراضي الزراعية التي أوشكت على البور، أم لازالوا يقومون أشخاصهم ورفاههم ويتناسون سواد

الشعب في القرى والأرياف العراقية- ولا يعرفون من آثار الحكومة إلا زيادة الجبابة والشرطة^(٧٣).

وهو عكس ما قامت به دول أخرى عندما قامت بتنظيم النشاط الزراعي التي اخذت بالإصلاح التدريجي، كالسويد، والنرويج، وغيرها، فالملكية الصغيرة أصبحت عماد الرخاء الاقتصادي، كما سلكت الطريق السليم في تطوير أوضاعها الزراعية. لذا أجد من واجبي حرصاً على سلامة الكيان العراقي الأخذ بهذه التجارب من جهة، على أن يراعى في هذا الجانب، عدم خروج هذا الإصلاح عن أوضاع العراق الخاصة به^(٧٤)، لتحقيق الإصلاح المطلوب.

والراجح أن الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي كانت تتغافل عن هذه الجوانب، بسبب قوة نفوذ الملاكين وغيرهم من المستأجرين من الرؤساء. بل وجعله واقع حال لا بد من الرضوخ له، إلا أن انتشار الوعي الفكري في العراق. وظهور النزعات الإصلاحية المختلفة، أدى إلى التأثير على هذه المظاهر، وعليها ان تدرك الآن أن عهد الإقطاع قد زال. وليس له مكان في هذا العالم. وإن مبدأ وضع حد أعلى للملكية الزراعية. أصبح مقبولا وفي دول عدة وفي ذلك امثلة كثيرة منها، الهند، باكستان، تركيا وغيرها من دول الشرق والغرب. فكيف ارتضت الحكومة لنفسها فعل ذلك، أهو ارضاء لتلك الطبقة المنفذة من الإقطاعيين ولتثبيت أقدامهم، أم الضرورة تقضي الحد من ذلك كله، إذ بدونه ستبقى العدالة الاجتماعية والاقتصادية. معدومة بين طبقات المجتمع، ولاسيما ما يتعلق بتأمين موارد الرزق، وتكافؤ الفرص التي لا يصلح المجتمع ولا ينمو ولا يسعد دونها^(٧٥)، وإلا لا معنى للثورة إذ لا ثورة ناجحة من دون اقتلاع جذور الخصوم، والقضاء على امتيازاتهم وإزالة أخطائهم التي تسببت في أحداث الثورة، فالثورة البريطانية اقتضت خلع الملك والحكم بإعدامه على اعتباره رمز التحكم والاستبداد. والثورة الفرنسية والروسية صنعت العمل نفسه، وما حصل في مصر النهج ذاته، إذ استهدفت أولاً خلع الملك وإقصائه عن العرش وإخراجه من البلاد. ثم عمدت إلى أركان النظام الفاسد الذي كان الملك السابق فاروق عماده ورمزه فجاءت بمشروعها الإصلاحي. مشروع تحديد الملكية الزراعية لتحرر المواطن المصري من الاستعباد والخضوع لمشيئة الملاك الكبار بحيث كان معنى الديمقراطية مسخرة من المساخر. إذ كيف يعقل أن يتصرف الفلاح برأيه إذ كان قوته مرهونا بمشيئة الإقطاعي الكبير. ولهذا

ولكي تعم المساواة بين الطبقات ادرك رجال الثورة لزوم تحرير الفرد المصري. ولاسيما الفلاح من أسباب ذله وفقره وخضوعه الذي ليس له حد أو تقدير^(٧٦).

وعليه يجب على قادة الأمة أن يعيدوا الوضع إلى حالته الطبيعية، وأن يجعلوا الحكم بيد الشعب بصورة حقيقة، وأن يخضعوا للنظم الديمقراطية الدستورية الشعبية، وذلك لأنها خير النظم، واقلها ضررا وأكثرها نفعاً. بعد أن تكون الثورة قد حققت أغراضها الشريفة، وقضت على عوامل الفساد والتأخر^(٧٧).

من كل ما تقدم نتوصل إلى نتيجة حتمية وهي ضرورة القضاء على النظام الإقطاعي، كفكر وممارسة كونه السبب الرئيس في تأخر النشاط الزراعي في العراق، إن لم نقل الاقتصاد العراقي بكامله، ولاسيما أن النظام الملكي ترك الفلاح يعيش حالة القرون الوسطى، فلم يتخذ أي إجراء جدي وعادل لتوزيع الأراضي لمن يستحقها، فضلا عن فشله الواضح في استغلال طاقات البلاد وثروتها ومواردها كما يجب^(٧٨). مما ولد كل ذلك توترا شديدا، وتمللا اجتماعيا واسعا انعكس في كراهية الشعب لهذا النظام^(٧٩) وأفقده كل شروط وجوده الحقيقي^(٨٠). لذا كان صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ متضمنا الاسس العادلة لتحديد الحد الأعلى للملكية الزراعية، والتعويض العادل للمالكين^(٨١) كافيا لحل المشاكل الزراعية في العراق، التي كانت سائدة في العهد الملكي^(٨٢).

المبحث الثالث: طروحات عبد الرزاق الظاهر الاقتصادية في وضع خطط التنمية الاقتصادية والمشاريع العمرانية

أولاً: رؤيته لمؤسسة مجلس الاعمار

يعد تشكيل مجلس الإعمار من التجارب المهمة على صعيد عملية للتخطيط الاقتصادي في العهد الملكي، كونه إعتد التخطيط أسلوباً لتحقيق التنمية وتنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد، فضلا عن ذلك التحري عن ثروات البلاد وموارده^(٨٣). وقد عزز ذلك، ما جاء في المادة الرابعة من قانون مجلس الاعمار، عن تخصيص كل عوائد النفط التي تستلمها الحكومة لهذا المجلس، كما جعل القانون المجلس كوضع قانوني مجلساً تصميمياً وإجرائياً في وقت واحد، أي أناط به وضع المنهاج أو التصميم العمراني وتنفيذه في الوقت نفسه، كما جعل القانون المجلس هيئة فوق الوزارات، عن طريق اتصاله المباشر برئيس الوزراء الذي نص القانون على جعله المكلف برئاسة مجلس الإعمار وعضوية وزير المالية^(٨٤).

وعليه أن تأسس هذا المجلس كان يعد بداية تحول في حياة العراق العامة، وسياسة، استهدفت إعمارها والنهوض به، بل ومنطلقا اقتصاديا جديدا في سياسته الاقتصادية، وبذلك أصبح التعمير والتنمية والقضاء على التخلف من المهمات الأساسية للدولة^(٨٥).

الا ان عبد الرزاق الظاهر رأى غير ذلك في آرائه الاقتصادية، (اذ استنتج أن تشكيل هذا المجلس ارتبط بوصايا دولية فرضت عليه، تمثلت بوجود أعضاء أحدهما من الولايات المتحدة الأمريكية وآخر من بريطاني، وقد توضح ذلك عندما قرر العراق استقراض مبلغ من البنك الدولي لبناء مشروع سد الثرثار بالقرب من مدينة سامراء، إذ بعد مداولات بين الطرفين، وجد البنك الدولي أن جهاز الدولة في العراق، فاسد أشد الفساد، وبديهي ان هذا الفساد لا يهتم البنك الدولي كثيرا، ولكن تلقى مبلغا قدره اثنا عشر مليون من الدولارات تعطى بشكل جاهز مصيرها (التبخر) والذوبان في جيوب الحاكمين آنذاك، ولهذا أشتراط البنك نوعا من الوصايا والرقابة الأجنبية للأشراف الفعلي على كل (الصرف)، فضلا عن ذلك (ان المجلس، لم يكن وزارة إنما مجلس خاص، وضع على قمته أحد أركان العهد الملكي، فكان أسوأ اختيار يمكن ان يتصوره إنسان، وهذا يعني أن فكرة مجلس الإعمار لم تكن من العراق، إنما فرضت عليه نظرا للسمعة السيئة التي إمتاز بها جهاز الدولة لذا بقي أكثر مؤيديه من الدول الأجنبية)^(٨٦).

وعليه فقد توضح للطبقة الحاكمة في العهد الملكي، أن مجلس الإعمار في حالته التي وضع فيها يتبعه لا يخضع لرقابة الحكومة أو البرلمان، وهو مخالف للدستور العراقي، لذا إن الواجب يقتضي تحويل المجلس إلى وزارة لها وزير مسؤول، فعديل القانون وعين للمجلس وزير فكان الوضع الناشئ غاية في الارتباك، وزير واحد مسؤول عن جميع الوزارات الأخرى ويتولى الوصايا والمراقبة والإرشاد والصرف على مشاريع الوزارات كلها، ولا أدري ما الذي بقي لأولئك الوزراء، او تلك الوزارات، ولاسيما الوزارات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية، كوزارة الاعمار ووزارة الاقتصاد والأشغال والمواصلات وغيرها من الوزارات^(٨٧) مما انعكس على تعثرها وحدوث الارتباك في عملها الذي كان يتعلق بتنمية البلاد واعماره في مجالاته الاقتصادية المختلفة.

ثانيا: سياسة التنمية والمشاريع الاقتصادية

١ - الصناعة

تعد وزارة الإعمار من أكثر الوزارات استحقاقاً للدرس والتحقيق في العهد الملكي، نظراً لما عهد لها من دور في أعمار البلاد وتطوره في مجالاته المختلفة، ألا إن واقع الحال اشر غير ذلك، إذ كان الارتباك في اعمالها السمة البارزة لها، وعليه يشير عبد الرزاق الظاهر الى: "أن هذه الوزارة ولدت في العراق فكانت فريدة في أوصافها وتشكيلها لذلك عندما سألني أحد مدراء الشركات الأجنبية عن سبب توقف الأعمال في وزارة الأعمار وارتباكها قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م. اجبته بالقول: (كانت من السعة والشمول غير قادرة على القيام بأعمالها لعدم تخصصها من جهة، ولضعف القائمين بإدارة الحكم الذي قاموا بإنفاذ كل الأعمال بهذه الوزارة، بدلاً من تقسيمها على الوزارات الأخرى. فالعراق اتبع سياسة على عكس العالم في هذا الجانب، فبدلاً من تأسيس وزارات متعددة تتولى تنفيذ الأنشطة المهمة كالصنيع والإسكان والبلديات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد عمد النظام السياسي الى تعطيل عمل الوزارات الأخرى، وحصر اعمالها في وزارة واحدة سميت وزارة الأعمار، ومن هنا نجد سبب الارتباك والتأخير والعجز في تنفيذ المشاريع كافة)^(٨٨)، كما (إن العوامل السياسية التي تتمثل سياسة الدولة التي تعمل على ارضاء المصالح الشخصية للطبقة الحاكمة والمصالح الأجنبية استناداً للمواثيق والارتباطات الدولية لا مصلحة للشعب فيها، ما أدى إلى فشل المشاريع الكثيرة، على الرغم من محاولات بعض المسؤولين، ممن عرفوا بالاستقامة في هذا الجانب. فضلاً عن ذلك استشرى تيار الفساد والتسيب وانعدام المسؤولية في جهاز الدولة حال دون ذلك، فكان حالها على حد المثل القائل: "كمصحف في بيت زنديق"^(٨٩)، لذلك نجد، إن السمة البارزة للتخصيصات المالية في ميزانية الدولة للصناعة أثناء الحكم الملكي كانت من الضعف، لم يظهر فيها ما يشير إلى إعطاء التصنيع حيزاً مهماً في استثماراتها، بل إن القائمين على إدارة الدولة، كانوا يعدون إنشاء صناعة في العراق أمراً خاطئاً، وأن التصنيع يجب استبعاده والاقتصار على الأتماء الزراعي، فجرى العمل بهذه النظرية الخاطئة بحسب وصف عبد الرزاق الظاهر^(٩٠). مما جعل هذا النشاط لا تساهم في دعم الاقتصاد العراقي، وبناء القاعدة الصناعية المطلوبة، بقدر ما كان يستهدف تعميق التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بصورة عامة وبريطانيا بشكل خاص وإبقاء العراق في دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي^(٩١)، إذ افتقرت المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي إلى الجدية، وكانت محاولات هزيلة غير قادرة على خلق صناعة عصرية تسد الثغرة في الصناعة الوطنية، لكونها لم تكن منصبة على قواعد

مدروسة، وافترقت للدعم الحكومي المطلوب، كونها عملت ضمن إطار المصلحة الشخصية والمستغلين لها، في الوقت الذي كانت الدول الأخرى تتفاخر بصناعاتها المختلفة، ولعل أقرب مثل في هذا الجانب صناعة الكهرباء التي كان العراق يفتقر إليها في الوقت الذي يشكل أهميتها حدا لا يوصف، إذ إن مقياس التطور الاقتصادي يكمن في الاستزادة من هذه الطاقة، وعملها بأقل الأسعار، وقد قيل إن (لينين) قائد ثورة الروسية عام ١٩١٧ كتب أن الشيوعية في نظره هي (روسيا مضافا إليها الكهرباء) على سبيل إظهار أهمية هذا المرفق الحيوي للعرمان وبمختلف اتجاهاته، ولاسيما الصناعية وهو ما نحن بحاجة إليه، لخلق التصنيع الشامل لسد ضرورات الحياة، كما إن العراق يمتلك الثروة النفطية التي هي أساس الطاقة وأهم دعائم الصناعات المختلفة، فضلا عن ذلك كان المفروض من النظام الملكي التفكير في إنشاء وزارة للصناعة لسد هذه الثغرة التي دخل منها الفقر، وكانت من نتائجها سيطرة السوق الخارجية التجارية على العراق حتى أصبحنا نبيع من حاصلاتنا ب درهم ونشتري بدينار^(٩٢).

٢- الطرق والمواصلات

يشير عبد الرزاق الظاهر إلى هذا الجانب بالقول: "لعل من سوء حظ العراق أن الناحية الفنية لإعداد الطرق تولاهها مهندس بريطاني. ويظهر أنه كان محدود الكفاءة، لذلك جاءت مواصفات هذه الطرق من حيث المتانة والتصميم وكأنها طرق عسكرية مؤقتة لا تتناسب مع التوجهات الحديثة للطرق المطلوبة في الدول، إذ إن الطرق وفق الموصفات العسكرية. لا تخضع للمواصفات، فهي سرعان ما تترك بعد انتهاء الحاجة لها. وكما ساعد على تدنى هذا المستوى أيضا، أن الشركات التي تقدمت للحصول على تعهدات الطرق العراقية. كانت من الشركات ذات الخبرة المحدودة في هذه الاعمال وأن البعض منها ارتبطت جماعات من ذوي المصالح الخاصة ذات العلاقة القوية بالطبقة الحاكمة"^(٩٣).

وقد ظهر ذلك جليا في الأعمال التي انيطت بها منها على سبيل المثال لا الحصر، طريق طاسلوجة- دوكان الذي افتتح عام ١٩٥٦، وطريق طاسلوجة- دربندخان الذي أنيط بشركة بيتون ومونيوريا من المانيا الغربية، التي أظهرت أخطاء جسيمة لا يمكن أن تقع فيها أي شركة من الشركات لو كانت في بداية عملها، وهو يعني ضعف خبرتها في هذا المجال، كما أن بعض الشركات تنصلت من إعمالها مما أخر تنفيذ بعض الطرق. وذلك لعدم قدرتها على تنفيذ اعمالها وحسب المواصفات المطلوبة، كالذي حدث مع شركة

فيأتييني الايطالية التي رست عليها مقولة تنفيذ مشروع بغداد - كوت^(٩٤). والراجح أن عمل الشركات ذات العلاقة بقطاع الطرق ارتبط إلى حد كبير بأن تلك المشاريع كانت تهدف اساسا إلى خدمة سوق الدول الرأسمالية في المنطقة والذي انتشر على نطاق واسع في العهد الملكي^(٩٥). مما أدى إلى الارتجال وعدم الدقة، وكان من أهم أسباب تعثر الأعمال العمرانية لقطاع الطرق في البلاد^(٩٦)، أو قد تكون الجهة المنفذة لهذه المشاريع الطبقة الحاكمة نفسها، التي تقدمت وحصلت على تعهدات، كما حدث ذلك في مشاريع الطرق بين بغداد والكوت وبغداد والرمادي وبغداد، وسامراء وكركوك، فكانت تلك الشركات المرتجلة مصيدة لابتزاز أموال مجلس الاعمار^(٩٧)، هذا يعني أن تطور الطرق وما جرى لها من أعمار وتطورات كان لا يدل إلا على الحالة المتردية التي كانت فيها من حيث سمته ودرجة تطورها ومدى تلبيها لحاجات المجتمع العراقي، كما ان الظاهرة الأساسية التي كانت تلاحظ على الهيكلية الادارية لقطاع الطرق هي التوسع في ملاكات موظفيها من جهة، وخراب ذمم الكثيرين منهم، فهي دائرة محسوبين ومنسوبين، ولهذا كان لابد من إحداث التغير المطلوب فيها، الذي يشمل كل مظاهرها من دون استثناء^(٩٨). وهي السمات نفسها التي تتعلق بالنقل النهري والبحري، اللذين كانا في صورة أسوأ من السكك الحديدية في العراق والحكومة واقفة من دون حراك، الامر الذي جعل العراق بالنسبة لهذه الانشطة تحت رحمة الشركات الأجنبية التي تعمل في الخليج العربي، في الوقت الذي كانت البصرة من أهم المراكز الملاحية في العالم، وعليه ان جهود مجلس الإعمار في مجال المواصلات. كما هو ظاهر اقرب ما يكون إلى الفشل أو هو الفشل بعينه^(٩٩).

٣- هيكلية الاقتصاد العراقي

اتسم الاقتصاد العراقي في العهد الملكي بالتخلف، إذ كانت السمة البارزة له الاعتماد وبشكل رئيس على نشاط اقتصادي واحد تمثل بالزراعة من حيث نسبة العمل الموظفة فيها ونسبتها في الدخل القومي^(١٠٠)، كما أشر أن سمة الاقتصاد العراقي في هذا العهد وبشكل أقرب إلى الدقة أنه ضمن الدول التي بدأت في الداخل المراحل الأولى من النمو أو تحت عمليات النمو^(١٠١).

ولم يكن النصف الأول من القرن الماضي افضل حالا مما مضى، فالتنمية كانت بطيئة جدا بسبب التقنية التي اتسمت بالتقليد البدائي، والعلاقات شبه الاستعمارية والاقطاعية، التي أدت بدورها إلى عرقلة تطور القوى المنتجة الطبيعية والبشرية وحالت

من دون تطور مصادر رأس المال الوطني بشكل عام، ورأس المال للأنشطة الاقتصادية في البلاد بشكل خاص^(١٠٢)، إذ كان هم الطبقة الحاكمة خدمة مصالحها الخاصة، وكانت النتيجة انحسار الثروات في أيدي قليلة وارتفع مستوى معيشتهم بصورة خيالية، فأسرفوا في بناء القصور الشامخة وملذات الحياة المختلفة^(١٠٣). وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي كان يعمل لمنفعة فئة خاصة على حساب الجميع. لذا أصبح من المألوف أن يضارب الوزراء وفي مقدمتهم الأسرة المالكة بالأراضي التي تعرف (بالعرصات)، كما أصبحت المشاريع الاقتصادية تحت سيطرتهم التامة، فأصابها الفساد وأدى إلى فشلها وإحجام الناس، ولا سيما أن نفقات تلك المشاريع من حيث كلفتها كانت باهظة جداً، إذ كان المنتدبون للعمل فيها من زمر المجاميع المتخلفة والمرتشية، كما أصبحت أغلب المشاريع ولاسيما التجارية منها تحت سيطرة التجار والشركات، يجري التلاعب بها علناً في البيع والشراء، في الوقت الذي كانت الحكومة تقف موقف المنفرج منها. فلا تتدخل لتأمين الأسواق لها. ولا تحاول عقد الاتفاقات الاقتصادية مع الدول في الوقت الذي كانت علاقاتها على أتم الوجوه مع بريطانيا لأنها كانت تشكل الإسناد الحقيقي للطبقة الحاكمة في البلاد^(١٠٤)، الأمر الذي يعني ضرورة تلافي هذه الأخطاء في العهد الجمهوري الجديد، فالاتفاقيات التجارية مطلوبة، كما أن فتح باب التجارة مع الدول على أساس المنفعة المتبادلة لا بد أن يمهّد السبل لبناء اقتصاد موجه يضمن على الأقل مصلحة المنتج العراقي والمستهلك العراقي في آن واحد^(١٠٥). وبدوره يؤدي إلى ابتعاد الاقتصاد العراقي عن التبعية الاقتصادية التي لازمته منذ الاحتلال البريطاني الذي أبقي البلاد في دور المستهلك، من دون أي تقدم يذكر^(١٠٦).

إن تحليل مظاهر الاقتصاد العراقي، نجد أن العراق شهد فيما بعد مرحلة جديدة في تطور اقتصاده، وقد تمثل ذلك ببروز النفط العراقي كعامل اقتصاد كبير في الاقتصاد العراقي^(١٠٧). نظراً لأهمية في تنفيذ خطط البلاد الإصلاحية والاقتصادية بسبب عوائده المالية الكبيرة، ومما له مغزى في هذا الجانب، أن مجلس الإعمار العراقي كان يربط عمليات الأعمار الرئيسة بعوائد النفط، أن لم نقل تخميناتها، وعليه عندما أعلنت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة منهاجها للسنوات ١٩٥١ - ١٩٥٥. كان نوري السعيد يرغب في أن تسرع الحكومة إلى تقديم منهاج إعماري لتظهر بذلك للشعب إرادتها وتصميمها على العمل والبناء، نجد أن منهاج كان يفتقر إلى تحديد الأهداف التنموية. وذلك بسبب تحكم عوائد النفط بذلك^(١٠٨). كما يمكن الوقوف على هذا المظهر عن طريق

اجتماعات مجلس الإعمار نفسه، فخلال الجلسات الست الأولى. لم يجر البحث في موضوع المنهاج الذي أثير في جلسة المجلس السابعة المنعقدة بتاريخ السابع والعشرين من آذار ١٩٥١، إذ تم توزيع تخمينات عوائد النفط على خمس سنوات قادمة، وبعد ذلك قسم المجلس عوائد كل سنة على حقول الأعمال الرئيسية وهي الدراسات والري والطرق والجسور وإحياء الأراضي^(١٠٩). كما توضح ذلك، ان المجلس كان يعيد النظر بمنهاجه باستمرار، عندما كانت تحصل الزيادات التي كانت تطراً على العوائد النفطية، التي كانت بمثابة الأساس التي بنيت عليه تلك المنهاج. لذا نجد في ضوءها أعيد النظر في المنهاج الأول (للمجلس ١٩٥١ - ١٩٥٥ ومنهاجه لعام ١٩٥٥ او ١٩٥٩)^(١١٠).

وعليه يشير عبد الرزاق الظاهر الى: (أن أعظم ما يجب الاهتمام به بالنسبة للاقتصاد العراقي هو موارد النفط. الذي يركز عليه الاقتصاد العراقي، وقد كان هذا المورد مهماً اشد الإهمال. كما كانت الشركات النفطية تتحايل ولا تستخرج منه إلا قليلاً. ما عطل خطط الإعمار والتنمية في البلاد. ولا أدل من ذلك انني عندما عملت في وزارة الاقتصاد. عرفت الكثير من وجود الإضرار بمصالح العراق النفطية. وكفي أن نشير هنا إلى العراقيين التي وضعت في وقتها من قبل الشركات الأجنبية في سبيل إيقاف كل مجهود لتأسيس مصرفي للنفط في البلاد^(١١١)، إذ حاول وزير الاقتصاد عام ١٩٣٤ بناء مصرفي للاستهلاك الداخلي، الا ان الذي حدث ان المستشار البريطاني (المستر ويسلي) عارض ذلك، وكان يقدم ويحرض المذكرات الكثيرة ينتقد فيها الفكرة، ويختلق لها العراقيين ويزعم انها غير عملية، والاحسن منها الاعتماد على شركة النفط البريطانية في تقديم مشتقات من النفط لغرض الاستهلاك المحلي، مما ابقى المشروع راقداً في الاضابير الى حين انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد ان كانت كلفته قبل الحرب في حدود نصف مليون دينار عام ١٩٣٤، اصبحت بعد الحرب وقد شيدته شركة امريكية في حدود ٢٧ مليون دينار^(١١٢).

وعليه حدد عبد الرزاق الظاهر طروحاته الاقتصادية في مجال النفط بعد سقوط النظام الملكي، وبدء مرحلة جديدة في حياة العراق السياسية، التي تمثلت في العهد الجمهوري بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بما يأتي^(١١٣).

١ - عدم تأثر هذه السياسية بالعواطف، بل عليها الاعتماد على الواقع الفعلي للبلاد ومصلحته الوطنية. وان يكون هدفها خدمة الاقتصاد الوطني التي تتحقق في اتجاهين.

الأول: الزام شركات النفط باستخراج أكبر كمية من النفط العراقي. لغرض زيادة العوائد النفطية، وليس هناك ما يمنع ذلك فحقول النفط العراقية غنية بهذا الثروة، مما يجعله قادرا على انجاز المشاريع الاقتصادية المطلوبة.

ثانيا: الزام الشركات النفطية بالتخلي عن الحقول التي لا تريد الدولة الاستمرار بها للبحث عن النفط. كي يتمكن العراق تدبير أمر البحث عن النفط فيها بواسطة شركات أخرى وبالطريقة الأضمن للبلاد من جهة وضرورة الانتباه إلى الاتفاقيات التي تتعلق بشروط الامتياز وكلفة الإنتاج من حيث حصة العراق العينية من جهة أخرى، والتي يجب أن تأخذ حيزا مهما في السيطرة على الثروة النفطية في البلاد^(١١٤).

٢- التوسع في صناعات المشتقات النفطية وعدم السماح للشركات النفطية التدخل في هذا الجانب. مادامت المواد الأولية والفنية متوافرة وموجودة ويستطيع العراق في عهده الجديد أن ينتفع بها حيث توجد، إذ يستطيع من هذه الناحية التوسع وفتح مجالات للاقتصاد الوطني لتنمية اقتصاده. مما ينعكس على رفاه الشعب، وتبرز في هذا الجانب استثمار الغاز الطبيعي واستخراج الأسمدة، والصناعات الكيماوية. وهي من اولويات الاستثمارات الاقتصادية التي يجب التركيز عليها من قبل وزارة الاقتصاد العراقية^(١١٥). لذلك نجد أحد الباحثين وبصدد تقييم المرحلة السابقة في هذا الجانب قال: "أن الغبن الذي لحق بالعراق في عهد الشركات النفطية يمكن الاستدلال عليه عن طريق الانتاج السنوي للنفط الخام إذا لم يزد عن مليون طن لغاية ١٩٣٣، ثم ارتفع إلى (٤) ملايين طن، وهو إنتاج ضئيل جدا بالنسبة إلى احتياطي النفط المعروف في العراق والمقدر بحوالي (٧٠٠) مليون طن. وهو في زيادة مستمرة بالنسبة لأرض العراق، في الوقت الذي كانت كل خطط العراق الاقتصادية تعتمد على عوائد النفط. إذ تصل هذه النسبة إلى حوالي أكثر من ٧٠%^(١١٦). ويستدركه احد الباحثين بالقول : (أن التخطيط الاقتصادي في العراق ولغاية ١٩٥٨ لم يؤد الدور المطلوب. ولم يرتفع بمستويات القطر الاقتصادية بسبب السياسة الارتجالية التي ارتبطت بالطبقة الحاكمة من جهة، وللتحكم السياسي الأجنبي في هذا الجانب. والتي أقل ما يقال عنها بانها كانت فاشلة من ناحية التطبيق والنتائج^(١١٧).

إن تبعية الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة جعلته يعتمد في أطر قطاعاته المتخلفة على إنتاج مواد أولية لغرض التصدير والحصول على موارد مالية وعملات صعبة لدعم

نفقات البلد وتطوره. مما انعكس على ميزان المدفوعات التجاري العراقي، الذي يمثل ديون الدولة مع الدول الأجنبية واتسم بالسلبية طيلة تلك السنوات، اذ اصبح العراق يستورد اكثر مما يصدر، حتى اصبح العجز في الميزان التجاري مستديماً، رغم أن تصدير النفط الخام كان يشكل نسبة كبيرة من صادراتنا في هيكل التجارة الخارجية^(١١٨).

وعندما ينتقل الظاهر إلى موضوع آخر له أهمية خاصة في الاقتصاد العراقي، وهو موضوع التمور العراقية. كونها من الصادرات الرئيسية في تجارة العراق نجده يشير الى المشاكل الكثيرة في هذا المجال، وضرورة حلها نجده يشير: "أن على جمعية التمور العراقية واجبات كثيرة كان العهد الملكي لا يمكنه العمل بها على الوجه الأكمل. منها الخزن الفني الصحيح والكبس، والعمل على تصدير اكبر كمية من النوعيات الجيدة من التمور إلى الأسواق العربية، لاسيما سوريا ولبنان والأردن ومصر التي تعد من الأسواق الرئيسية التمور العراقية. وهو أمر ميسور في هذه الفترة بسبب تحسن وسائط النقل. على أن يراعى في هذا الجانب توافر المستلزمات الضرورية من تبريد وحفظ الوسائل وبضمنها المواصلات الجيدة^(١١٩).

ومع ذلك هناك بعض الملاحظات التي أوردها عبد الرزاق الظاهر في هذا الجانب والتي تضمنت ما يأتي:

- ١- تقليل عدد العاملين في زراعة التمور بالنسبة للعامل الفاضل في هذا الجانب، ويتم ذلك على طريق قيام صناعات محلية لامتناس هذه الزيادة.
- ٢- عدم الاعتماد الكلي على زراعة النخيل، اذ يلزم الواقع التنوع في العمل ووسائل الإنتاج والعيش على مصادر حيوية أخرى أكثر فائدة في ظل غياب الاهتمام المطلوب، ولاسيما أن المسؤولين في العهد الملكي أعلنوا صراحة عن عجزهم الكامل في مجال معالجة مشاكل التمور، مما جعلهم يقترحون سن لائحة قانونية تمنع زراعة النخيل. شأنهم في ذلك شأن الوالي العثماني الذي ضايقه الحر الشديد في الصيف، سأل عن ذلك. فقل له إن هذا الحر، إنما هو لكي ينضج التمر فما كان منه إلا أن أمر بقطع النخيل. لكي يتخلص من شدة الحر، لابد من العمل المنظم والتخطيط السليم للوصول إلى نتيجة صحيحة في هذا الجانب، وهو ما نأمل في العهد الجمهوري^(١٢٠).

الخاتمة

بينت المعلومات الواردة في البحث أن آراء ومواقف عبد الرزاق الظاهر الاقتصادية عكست الى حد كبير المظاهر الاقتصادية في العهد الملكي والجمهوري الاول الذي تمثل بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولاسيما ان هذه المظاهر تضمنت كثيرا من الجوانب السلبية التي تمثلت في الانشطة الاقتصادية العراقية المختلفة، بالكامل وكان في مقدمتها النشاط الزراعي الذي يعد النشاط الاقتصادي الاول في العراق.

وقد أشار الظاهر بوضوح الى طبيعة السياسة البريطانية في النشاط الزراعي ومشاريع الري التي ابقت هذه الأنشطة من دون المستوى المطلوب، مما انعكس على حياة الفلاحين وابقاهم في دائرة الفقر بسبب نظام الملكيات والعلاقات الزراعية التي كانت سائدة والذي كان لبريطانيا العامل المؤثر في هذا الجانب.

ولم يغفل عبد الرزاق الظاهر في هذه الآراء مظاهر التخلف التي كانت سائدة في الانشطة الاقتصادية المختلفة، واكد على ضرورة الاعتماد على التخطيط الاقتصادي المبرمج والابتعاد عن الوصايا الاجنبية في هذه الانشطة.

وجاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتضع الاساس الحقيقي لعملية التغيير، وكانت بداية عملها اصدار قانون اصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، الذي يعد البداية لتحقيق النمو وتطوير الاقتصاد العراقي في مجالاته الاقتصادية المختلفة.

ان آراء عبد الرزاق الظاهر هي بلا شك تمثل اتجاها اصلاحيا، اقل ما يقال عنها انها كانت حلو لا لما يعانيه العراق من مشاكل في شؤون الاقتصاد المختلفة.

الهوامش والمصادر

- (١) عبد الرزاق الظاهر هوية الاحوال المدنية، بغداد، مديرية احوال الكرخ، ٩ ايلول ١٩٧٧.
- (٢) عبد الرزاق الظاهر، شهادة الجنسية العراقية، رقم ١٥٠٥٠٠ - بغداد، ٩ ايلول ١٩٧٨.
- (٣) اسماء عبد الرزاق الظاهر، رحلة مع الايام مذكرات عبد الرزاق الظاهر من ١٩١٧-١٩٦٣، اجتماعية - سياسية - اقتصادية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢ ص ٨.
- (٤) هادي كمال الدين، فقهاء الفحاء وتطور الحركة الفكرية في الحلة، ج ١، بغداد، ١٩٦٢، ص ١٨٧.
- (٥) اسماء عبد الرزاق المصدر السابق، ص ٦٩.
- (٦) كما نسبت هذه الاسرة الى عشيرة (بني سودة) الزبيدية، وهي من العشائر العربية المعروفة (والبو سودة) احوال والد عبد الرزاق الظاهر وليست عشيرته. وكانوا يسكنون في منطقة ابو غريب المعروفة وكان والد عبد الرزاق يتردد عليهم كثيرا. وقد مكنته هذه العلاقة من تفهم عادات العشائر وطرق

معيشتهم واعرفهم. ما كان له الاثر في بناء شخصيته في هذا المجال؛ اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ١٠؛ عبد الغني ابراهيم الراوي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مراجعة اسامة ثامر النقشبندى، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٩٠.

(٧) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٧١.

(٨) اسس مجلس الحديقة كمكان للفضلاء وللمثقفين من سنة ١٩٢٣-١٩٣٧ ولم يبقى الوضع على حاله فيما بعد، اذ تم بعد ذلك بناء دارين كبيرين واحدة الى عبد الرزاق الظاهر والاخرى الى شقيقه عبد الهادي، الا ان الحديقة بقت عامرة. اسماء الظاهر المصدر السابق، ص ٦٥.

(٩) عبد الغني ابراهيم الراوي، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(١٠) عبد الرزاق الظاهر، هوية الاحوال المدنية.

(١١) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ١٠.

(١٢) كان حسن من اصدقاء الشاعر العراقي المعروف محمد مهدي الجواهري وقد القى قصيدة في تأبينه نشره في جريدة العراق بعنوان (الدعوة على صديق). (العراق)، (جريدة)، العدد ٣٤١٨، ٢٩ حزيران ١٩٣١،

(١٣) من مواليد بغداد (١٩٠٠م) عمل بالسياسة منذ بداية حياة ومارس المحامات، ووزير للاقتصاد في وزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦م، ومستشارا لحكومة نوري السعيد عام ١٩٥١ م، وعضوا في محكمة تمييز العراق ونائبا في مجلس النواب العراقي. Ea, ١٠١٢١٢ (٢٠٥٩٤), cope١١٠, ٢, I, ٢٢ december ١٩٥٠, mr grown for to mr selowynlioyed personalittes in Iraq in ١٩٥٨. baghdad ١٥ december ١٩٨٢, no١٨٢,

(١٤) ويذكر ان عبد الرزاق الظاهر دخل في العهد العثماني مدرسة الكتائب كون عمره لا تؤهله للدراسة الابتدائية، وكان من تلاميذ (الملا داود) وكانت هذه المدرسة قرب جامع صندل وذلك قبل الاحتلال البريطاني للعراق. ينظر: اسماء عبد الرزاق المصدر السابق، ص ١١، ١٥.

(١٥) دفعت هذه المظاهر الطلبة الى التذمر وحدث ضجة الى رفع شكوى الى رئيس الديوان الملكي وكان في وقتها رشيد عالي الكيلاني، ورفعت الشكوى الى الملك فيصل الاول، والراجح ان ذلك تم بايعاز من الملك نفسه الذي اراد ان يتحقق من الامر بنفسه، اذ تم استدعاء الاساتذة من قبله الذين فشلوا في المواجه فعلى سبيل المثال قال احدهم للملك فيصل الاول فيصل افندي، والآخر خلط في اوراقه فكانت النتيجة اقصائهم من كرسي (الاستاذية) الى وظائف صغيرة في دوائر الدولة. المصدر نفسه، ص ١٩-٢٠.

(١٦) مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٩، ج ٣، ص ١٧٣؛ اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٢١.

(١٧) عبد الامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي، بغداد، ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٤، وزارة المعارف، كلية الحقوق، بغداد، شهادة التخرج الطالب عبد الرزاق الظاهر بن الشيخ احمد، رقم التسلسل ٢٧٦، شباط، ١٩٣٤.

(١٨) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٢٢.

(١٩) المحاكم العراقية، المحكمة الشرعية، العدد ١٨٨، بغداد، ٢٧ تموز ١٩٣٣، وبمهر قدرة خمسمائة دينار نقدا وموجل قدرة سبعمائة دينار يدفع لها عند المطالبة والميسرة، حسب الاتفاق بينهما، وقد صدرت وثيقة بهذا العقد بتاريخ ١٩٣٣/١٠/٢٩.

- (٢٠) اما الآخرين من اولاده، وهم اسماء، وبشينة، وكاظم، وليمي، وعلياء، فقد حصلوا على شهادات جامعية اولية وباختصاصات مختلفة من الجامعات العراقية. اسماء عبد الرزاق، مقابلة شخصية، بغداد ٢٥/٤/٢٠١٢.
- (٢١) ويذكر ان عبد الرزاق الظاهر بعدة قبولة طلب التأجيل لمدة سنة لظروف خاصة به، نقابة المحامين العراقيين، طلب عبد الرزاق الظاهر للقبول في نقابة المحامين، والعمل بالمحاماة، بغداد، شباط ١٩٣٥.
- (٢٢) بلغ عدد المحامين المجازين في عموم العراق لعام ١٩٣٥ (١٩٦) محاميا، وكان تسلسل عبد الرزاق الظاهر رقم (٤٠): [Hiraqi law yers.net](http://Hiraqi-lawyers.net)، جمهورية العراق موقع نقابة المحامين العراقيين.
- (٢٣) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٩
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣.
- (٢٦) باهيزة. المنطقة التي حصلت فيها المعركة الفاصلة. ومعناها اننا استشرنا ارض باهيزة (فعبت). اي رفضت. وهذا المعنى كناية جميلة عن اباء من كان يقاتل على ارض باهيزة من ابناء العشائر، فضلا عن تطوع اغلب ابناء العشائر للدفاع عن الوطن، اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ١٣.
- (٢٧) مصدر نفسه، ص ١٤.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ١٤.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥. وللتفصيل عن ثورة العشرين ينظر: عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية، بغداد، ١٩٥٢؛ كوتلوف، ثورة العشرين، ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد ١٩٧١؛ عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، ١٩٧٥.
- (٣٠) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال، بغداد، ١٩٦٧، ص ١١٤-١١٥، فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٨-٤٩.
- (٣١) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق، ١٩٤٦-١٩٥٤، منشورات المكتبة العلمية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٠.
- (٣٢) عبد الرزاق الظاهر، صور من العراق، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٧، ص ١.
- (٣٣) اسماء عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٣٣.
- (٣٤) صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٤١١-٤١٤؛ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٠١؛ عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٥٩.
- (٣٥) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٣٤؛ وللمزيد من التفاصيل عن حزب الاستقلال ينظر: عبد الامير هادي العكام، ص ٢٢-٢٤.
- (٣٦) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٢٧.
- (٣٧) رستم حيدر : من مواليد (١٩٣٤) لبناني الاصل من اسرة معروفة لها مكانه معروفة في بعلبك، ساهم في الحركات العربية في الستانة، كان يجيد ثلاثة لغات (الانكليزية، الفرنسية، التركية)، فضلا عن العربية وقد عمل سكرتيرا للملك فيصل الاول حتى اصبح وزيرا للمالية - مرة واحدة وثلاث مرات

وزيرا للمواصلات، للمزيد من التفاصيل عن رستم حيدر ينظر: عباس فرحان الزامل، رستم حيدر ودورة السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

(٣٨) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣٩) وزارة المالية العراقية، رقم الكتاب ٥٩٧، بغداد، ٢٦ / ٥ / ١٩٦٩، الموضوع، قرار احاله السيد عبد الرزاق الظاهر على التعاقد؛ نقابة المحامين العراقيين، رقم الكتاب ١١٢٨، بغداد، ١٣ / ٤ / ١٩٧٠ تسجيل عبد الرزاق تظاهر في نقابة المحامين وضم خدمته.

(٤٠) مجلس الوزراء، الارادة الملكية بتعيين السيد عبد الرزاق الظاهر وزير للاقتصاد، رقم ٧١٨، ١٠ / ١٢ / ١٩٤٩ وهي مذيله بتوقيع علي جودت الايوبي رئيس الوزراء ؛ وزارة العدل، الذاتية، ١٤ / ٣ / ١٠٨٧، ١٤ ربيع الثاني، ١٣٦٠ هـ، ١٠ مايس ١٩٤١ م؛ ابراهيم عبد الغني الراوي، المصدر السابق، ص ١٩٠

(٤١) يقصد بقانون التسوية واللزمة تصنيف الأراضي وتثبيت الحقوق المتعلقة بالأرض والعلاقات الخاصة كالتصرف وتحديد حدود الأرض ومساحتها وتسجيلها بأسماء اصحابها. وقد قسم هذا القانون الأراضي إلى اربع أنواع وهي الحكومية والموقوفة والمتروكة والاميرية. عماد احمد الجواهري، مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٦٤-٢٦٦، دورين وارنر، الإصلاح الزراعي والائتماء في الشرق الاوسط، ترجمة خيرى حماد، منشورات دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٧٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

(٤٤) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٥٩، ص ٣.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣، ٥، ١٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤٨) كانت مشكلة العمارة من اعقد المشاكل التي واجهت قانون الإصلاح الزراعي، إذ كان هذا اللواء في العهد العثماني من جملة الأراضي العائدة للدوائر (السنية) العائدة للسلطان التي تدار بطريقة الالتزام ببدلات سنوية، وقد بقيت على الحال نفسه حتى بعد الانقلاب الاتحادي على السلطان العثماني عبد الحميد رغم صدور قرار بتحويل الاراضي العائدة للسلطان الى المالية ولم يعرف السبب في ذلك، والراجح أن تكون هناك طبقة مستفيدة من وراء هذا القرار. وقد استمرت هذه الحالة في الحكم الملكي. مما أدى إلى خراب هذه المنطقة. لاسيما أنها كانت بطبيعتها لا تدر إلا موسما زراعيا واحدا (الشلب) ولا تخضع لنظام ري ولا توجد فيها محاصيل أخرى تشجع على الزراعة مما أدى إلى هجرها من قبل الفلاحين. عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي، والسياسي، المصدر السابق، ص ١٩، ٣٧. عبد الرزاق الظاهر، الإقطاع والديوان، ص ٤٣-٤٤.

(٤٩) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح السياسي والاقتصادي، ص ٥.

(٥٠) صدر الدستور المؤقت في ٢٧ تموز ١٩٥٨ وقد تم الاعلان عنه من قبل رئيس وزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، إذ أعلن أن الدستور الاساسي السابق (دستور ١٩٢٥) قد سقط كونه جاء في أسسه مخالفا للنظام الديمقراطي والمطالب الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، إذ منح العائلة المالكة سلطات وامتيازات اتخذت اداء لاستغلال الشعب والعبث بكرامته. وقد قام بوضع هذه الدستور لجنة

- مؤلفة من ثلاث اشخاص وهم حسين جميل، وحسين محي الدين، وعبد الأمير العكيلي. "البلاد"، (جريدة)، لعدد ٥٣٦٨، ١٨ تموز ١٩٥٨. "الوقائع العراقية" العدد الثاني. ٢٨ تموز ١٩٥٨، ص ١،
- (٥١) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٧.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠.
- (٥٣) فهمي أحمد، تقرير عن العراق، المطبعة العصرية، بغداد، ١٩٢٦، ص ٧٨-٧٩.
- (٥٤) الإشارة هنا إلى مواد قانون حقوق وواجبات الزراع رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٣، الذي نص على هذه العقوبات بحق الفلاحين لغرض الطاعة الكاملة للملاك. للمزيد من التفاصيل عن هذا القانون ينظر: "الوقائع العراقية". العدد ٢٦٧، الأول من تموز ١٩٣٣.
- (٥٥) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي السياسي، ص ١٤-١٥.
- (٥٦) المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.
- (٥٧) المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.
- (٥٨) نقلا عن عزيز جاسم محمد، تطور السياسة الزراعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٨٧.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
- (٦٠) عبد الرزاق الظاهر، صور من العراق، ص ١٢٥-١٢٦.
- (٦١) اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص ٢٥٠، ٢٥٣.
- (٦٢) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٤٩. وللتفصيل عن مشاريع الري واعمارها في تلك المرحلة ينظر: عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣ م.
- (٦٣) وزارة الاقتصاد، الدائرة الرئيسية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٨، مطبعة الزهراء بغداد، ١٩٥٩، ص ٩٧.
- (٦٤) خليل احمد البياتي، الاوضاع الاقتصادية في العراق، ١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٠-٣١.
- (٦٥) ماريون فاروق سلوخت، وبيتر سلوخت، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ عام ١٩٥٨، ترجمة ملك النبراس، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٦١.
- (٦٦) عبد الرزاق الظاهر في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٤٩-٥٠.
- (٦٧) عبد الله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ٩.
- (٦٨) عبد الرزاق الظاهر، الإقطاع والديوان في العراق، ص ٥٠.
- (٦٩) المصدر نفسه، ص ٥٠-٥١.
- (٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٩.
- (٧١) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي السياسي، ص ٣٣٩ - ٣٤٠.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.
- (٧٤) عبد الرزاق الظاهر، الاقطاع والديوان في العراق، ص ٤٤، ٤٨، ٥٧، ٦٢.
- (٧٥) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٢٢٠-٢٢١.
- (٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٥١-٢٥٢.

- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- (٧٨) عبد الكريم فرحان، ثورة ١٤ تموز في العراق، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٧.
- (٧٩) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الملكي حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٠، ١١٦-١١٧.
- (٨٠) حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٢، ص ١١٥.
- (٨١) مجلس السيادة العراقي، قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ واسبابه الموجبة، بغداد، ١٩٥٨، ص ٢٠.
- (٨٢) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ١٤.
- (٨٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٤-٢٦، عبد الله شاتي عيهول، مجلس الأعمار، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٩.
- (٨٤) عبد الكريم الأزدي، ذكريات في تاريخ العراق، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣١٤-٣١٥.
- (٨٥) المصدر نفسه، ص ٣١٦، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، بغداد، ١٩٨٩، ج ٨، ص ١٨٣.
- (٨٦) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٤٢-٤٣.
- (٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.
- (٨٨) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤.
- (٨٩) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤.
- (٩٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.
- (٩١) صالح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨، ص ٤٧.
- (٩٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.
- (٩٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.
- (٩٤) عبد الله شاتي عيهول، تاريخ سياسة التخطيط، الاقتصادي في العراق....، ص ٨٧-٨٨.
- (٩٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.
- (٩٦) م. م. ن. الدولة الانتخابية الثانية عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، ص ٢٦٢.
- (٩٧) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٥٣.
- (٩٨) المصدر نفسه، ص ٥٥.
- (٩٩) المصدر نفسه، ص ٥٥.
- (١٠٠) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسية العراق التجارية الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٦٨، ص ٥٠.
- (١٠١) ناطق السكوتي، مدى التقدم الاقتصادي في العراق، بغداد، ١٩٦٠، ص.
- (١٠٢) محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق دراسة تحليلية. البصرة، ١٩٦٩، ص ١٨.
- (١٠٣) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص ٥٦.
- (١٠٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.
- (١٠٥) المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (١٠٦) محمود محمد الحبيب، المصدر السابق، ص ٢.

- (١٠٧) منح أول امتياز للنفط في ١٤/٣/١٩٢٥ إلى شركة نفط العراق لمدة (٧٥) عاما وشركة نفط خاتقين عام ١٩٢٧ ونفط الموصل ١٩٣٢ ونفط البصرة سنة ١٩٣٨. للتفصيل عن تاريخ امتيازات النفط في العراق بنظر. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢ - بغداد، ١٩٨٠.
- (١٠٨) عبد الكريم الاثري، مجلس الأعمار اعماله ومشروعاته، "الابحاث"، (مجلة)، بيروت، السنة الثامنة، ج١، اذار، ١٩٥٥، ص٣٩.
- (١٠٩) عبد الله شاتي عجهول، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق، ص١٤-١٥.
- (١١٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٩٢.
- (١١١) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص٥٧.
- (١١٢) كان وزير الاقتصاد في وقتها رستم حيدر، ينظر: اسماء عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.
- (١١٣) عبد الرزاق الظاهر، المصدر السابق، ص٥٨.
- (١١٤) المصدر نفسه، ص٥٨.
- (١١٥) المصدر نفسه، ص٥٨.
- (١١٦) جمال حمدان، بترول العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢١.
- (١١٧) محمود محمد الحبيب، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.
- (١١٨) للتفصيل عن هذه المظاهر، ينظر: عبد الرحمن عبد الله الحبيب، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠-١٩٦٥، القاهرة، ١٩٦٧، محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق. بيروت، ١٩٦٧.
- (١١٩) عبد الرزاق الظاهر، في الإصلاح الزراعي والسياسي، ص٦٠-٦١.
- (١٢٠) المصدر نفسه، ص٦١.

Abdul- Razzaaq Al-Dhahir: His Economical Opinions and attitude in Iraq During the Monarchy and Republic Epochs until ١٩٦٣

College of Education for human sciences/ Baghdad University

Abstract

The study of the political and ideological persons in the Iraqi contemporary history has obtained the interest of the scholars. This has become the pattern of study because it documents the events in that stage, in addition to diagnosing the most important details of the stage.

This study of the Abdul-Razzaq Al-Dhahir to give this character which has contributed in the political and ideological in confronting the economic phenomena in the in Iraq during the Monarchy and the First Republic (١٤ of July Revolution ١٩٥٨). He indicated clearly the nature of the British policy in the country which included the economic and economic development. The attempt which the Iraqi government has conducted lack the character of seriousness which left it below the required level. The Revolution ١٤ July ١٩٥٨ to pose the basic reality of the change.